

الصكوك الإسلامية كأداة لمواجهة انهيار أسعار البترول

صكوك البترول نموذجاً

*Islamic Sukuk as a tool to counter the collapse in oil prices
Petroleum sukuk model*جباري عبد الجليل^{1*}، زعيبي رمزي²، أونيسي بلال³¹ جامعة عباس لغرور خنشلة² جامعة عباس لغرور خنشلة، fR.hotmail@zaimiramzi³ جامعة عباس لغرور خنشلة،

تاريخ النشر: 2021/12/30

تاريخ القبول: 2021/11/26

تاريخ الاستلام: 2021/10/12

ملخص:

تتمثل أهمية هذه الورقة البحثية في إيجادها استراتيجية تقوم على مواجهة المخاطر الاقتصادية لانخفاض أسعار البترول في الدول المنتجة له و تحقق بدورها الاستقرار المالي، وذلك من خلال محور اشكاليتهما الذي يتمثل في كيفية مساهمة صكوك البترول الإسلامية في مواجهة انهيار أسعار البترول، حيث سيتم التطرق للصكوك الإسلامية في المحور الأول للدراسة ثم التعريف بالبترول وخصائصه في المحور الثاني، وفي المحور الأخير من الدراسة سيتم إبراز دور صكوك البترول الإسلامية في مواجهة انهيار أسعار البترول.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك للإلمام بمختلف المفاهيم النظرية التي تضمنتها الدراسة و استخدام المنهج الاستقرائي وذلك لدراسة الدور الذي تلعبه صكوك البترول الإسلامية في مواجهة انهيار أسعار البترول.

الكلمات المفتاحية: لصكوك الإسلامية، الاستقرار المالي، الدول النفطية، انهيار أسعار البترول، صكوك البترول.

تصنيف JEL: G39, G0.

Abstract:

The importance of this paper is to find a strategy based on the face of the economic risks of the decline in oil prices in the producing countries and check its financial stability, through the main question is how the contribution of Islamic oil instruments in the face of the collapse of oil prices, which will address the Islamic instruments in the first axis of the study and then the definition and characteristics of oil in the second axis, and in the last axis of the study will be to highlight the role of the instruments of the Islamic oil in the face of the collapse of oil prices.

In order to achieve the objectives of the study were the use of the descriptive approach in order to familiarize themselves with the various analytical and theoretical concepts contained in the study and use of the Inductive approach to study the role played by the Islamic oil instruments in the face of the collapse of oil prices.

Keywords: Islamic bonds, financial stability, the oil countries, collapse of oil prices, oil instruments

Jel Classification Codes: G0, G39.

*المؤلف المرسل: جباري عبد الجليل

1. مقدمة:

يعد البترول المصدر الرئيسي الذي تعتمد عليه الكثير من الدول والحكومات في العالم لتمويل خططها التنموية وتلبية احتياجاتها ومشاريعها الاستثمارية فهو يعتبر مصدر طاقة وسلعة استراتيجية لحركة التبادلات الاقتصادية فهو يحتل مكانة كبيرة على خريطة التجارة الدولية، كما يمثل البترول ورقة سياسية في بعض الأحيان تستخدمها هذه الدول للضغط على الدول المستوردة له والتي تفتقر إليه لسن قوانين تخدم مصالحها السياسية.

شهدت أسواق البترول العالمية في الآونة الأخيرة هزات عنيفة صاحبها انخفاض كبير في أسعاره مما أثر على اقتصاديات البلدان المنتجة له والعربية خاصة الأمر الذي دفعها إلى البحث عن سبل وأدوات بديلة لكبح تبعاتها له واعتماد اقتصادياتها عليه من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي. ويتمثل البديل الأوفر حظ في الصكوك الإسلامية التي تعمل على حشد الموارد المالية وتمويل المشاريع التنموية والاستثمارية وتمويل عجز الخزينة بعيدا عن الاعتماد على عائدات البترول بالإضافة إلى قدرتها على التحوط وإدارة مخاطر انهيار أسعار النفط من خلال أهم أنواعها والمتمثل في صكوك البترول الإسلامية.

1.1 إشكالية الدراسة:

من خلال المعطيات السابقة تم طرح الإشكالية الرئيسية التالية: كيف تساهم صكوك البترول الإسلامية في مواجهة انهيار أسعار البترول؟

2.1 فرضية الدراسة:

بغية الإجابة على الإشكالية سابقة الذكر، والإحاطة بموضوع البحث من مختلف جوانبه تم طرح الفرضية الرئيسية التالية:

- تعتبر صكوك البترول الإسلامية أفضل بديل لمواجهة انهيار أسعار البترول وتحقيق الاستقرار المالي في الدول المنتجة له.

3.1 أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهميتها من خلال ما يلي:

- دراسة أسباب انهيار أسعار البترول عالميا؛
- سعي الجزائر لإيجاد بديل اقتصادي بخلاف قطاع المحروقات؛

- التوجه العالمي إلى تبني استراتيجيات وخطط لتحقيق الاقلاع الاقتصادي والصناعي؛
- رغبة البلدان النفطية لإيجاد بدائل لتنوع مصادر دخلها.

4.1 منهج الدراسة:

اعتمد الباحثون جملة من المناهج المستخدمة في الدراسة، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك للإلمام بمختلف المفاهيم النظرية التي تضمنتها الدراسة و استخدام المنهج الاستقرائي وذلك لدراسة الدور الذي تلعبه صكوك البترول الإسلامية في مواجهة انهيار أسعار البترول.

وقد قمنا بتقسيم موضوع بحثنا إلى ثلاث محاور:

المحور الأول: الإطار العام للصكوك الإسلامية؛

المحور الثاني: مدخل مفاهيمي للبترول؛

المحور الثالث: دور صكوك البترول الإسلامية في مواجهة انهيار أسعار البترول.

2. المحور الأول : الإطار العام للصكوك الإسلامية

تعتبر الصكوك الإسلامية من الأدوات المالية الإسلامية الحديثة التي يتم استخدامها في التمويل

ودعم خطط التنمية الاقتصادية في البلدان الإسلامية والغربية على حد سواء.

1.2 تعريف الصكوك الإسلامية:

أطلقت المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على الصكوك الإسلامية إسم (صكوك الاستثمار) تميزها لها عن الأسهم وسندات القرض وعرفتها بأنها: "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في ملكية موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله".

وعرفها مجمع الفقه الإسلامي الدولي بأنها: "أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال إلى حصص متساوية وذلك بإصدار صكوك مالية برأس المال على أساس وحدات متساوية القيمة، ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس المال وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم فيه" (دوابة، 2010، صفحة 03).

2.2 أهمية وأهداف الصكوك الإسلامية:

1.2.2 أهمية الصكوك الإسلامية:

لقد ازدادت أهمية إصدار الصكوك الإسلامية نتيجة العديد من العوامل، من أبرزها:

- إنّ الوصول بفكرة الصكوك الإسلامية إلى مستوى التداول العالمي يوضح مدى سعة وحكمة وتكامل النظام الإسلامي؛
- إتاحة الفرصة أمام البنوك المركزية لاستخدام الصكوك الإسلامية ضمن أطر السياسة النقدية وفقا للمنظور الإسلامي بما يساهم في امتصاص السيولة، ومن ثم خفض معدلات التضخم، وإتاحة الفرصة أمام المؤسسات المالية الإسلامية لإدارة السيولة الفائضة لديها؛
- تلبية احتياجات الدولة في تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية بدلا من الاعتماد على سندات الخزينة والدين العام؛
- تساعد في تحسين ربحية المؤسسات المالية والشركات ومراكزها المالية، وذلك لأنّ عمليات إصدار الصكوك الإسلامية تعتبر عمليات خارج الميزانية ولا تحتاج لتكلفة كبيرة في تمويلها وإدارتها؛
- الصكوك أداة تساعد على الشفافية، وتحسين بنية المعلومات في السوق، لأنّه يتطلّب العديد من الإجراءات ودخول العديد من المؤسسات في عملية الإقراض مما يوفر المزيد من المعلومات في السوق.

2.2.2 أهداف الصكوك الإسلامية:

تتمثّل الأهداف الأساسية لإصدار الصكوك الإسلامية فيما يلي:

- المساهمة في جمع رأس مال تمويل إنشاء مشروع استثماري من خلال تعبئة موارده من المستثمرين وذلك من خلال طرح صكوك وفق مختلف صيغ التمويل الإسلامية في أسواق المال لتكون حصيلة الاكتتاب فيها رأس مال المشروع؛
- تسعى إلى الحصول على السيولة اللازمة لتوسيع قاعدة المشاريع وتطويرها، وهو الإجراء الذي يتم بموجبه تحويل الأصول المالية للحكومات والشركات إلى وحدات تتمثل في الصكوك الإسلامية، ومن ثمّ عرضها في السوق لجذب المدخرات لتمويل المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل؛
- تحسين القدرة الائتمانية والهيكل التمويلي للمؤسسات المصدرة للصكوك من حيث أنّها تتطلب التصنيف الائتماني للمحافظة بصورة مستقلة عن المؤسسة ذاتها، ومن ثم يكون تصنيفها الائتماني مرتفعا (بن عمارة، 2011، الصفحات 254-255).

3.2 أنواع الصكوك الإسلامية: من أهم الصكوك الإسلامية التي تمّ إصدارها:

أ. صكوك المقارضة: وتعرف بأنها: " الوثائق المحددة أو الموحدة القيمة والتي تصدر بأسماء مالكيها مقابل الأموال التي قدّموها لصاحب المشروع بعينه، بقصد تنفيذ المشروع واستغلاله وتحقيق الربح، ويحصل مالكوها على نسبة محددة من أرباح المشروع ولا تنتج هذه (السندات) الصكوك أية فوائد (قندوز، 2008، صفحة 180).

ب. صكوك المشاركة: وهي عبارة عن صكوك استثمارية تمثل ملكية رأسمال المشاركة، ولا تختلف عن صكوك المقارضة إلا في تنظيم العلاقة بين جهة الإصدار الراعية للصكوك وحملة الصكوك، وقد تشكّل الجهة المنوطة بها (الإدارة) لجنة يتم الرجوع إليهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية، ومن تطبيقات صكوك المشاركة أن تشارك الدولة فيها أو شركة مساهمة من طرف ومالكي الصكوك من طرف آخر لتمويل شراء عقارات مثلاً تديرها جهة متخصصة وذلك بهدف تحقيق عائد يتم توزيعه على المالكين بنسبة ما يملكه منهم (الشايحي والحجي، 2005، الصفحات 911-912).

ج. صكوك السلم والاستصناع: هي صكوك تمثّل بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل والسلع المعجلة التسليم هي من قبيل الديون العينية لأنّها موصوفة تثبت في الذمة، لا يزال في ذمة البائع، لذلك تعتبر الصكوك غير قابلة للبيع أو التداول، في حالة إصدار الصك من قبل أحد الطرفين، البائع أو المشتري، فهي من قبيل الاستثمارات المحتفظة بها حتى تاريخ الاستحقاق.

أمّا صكوك الاستصناع فهي في حقيقتها كصكوك السلم، إذ تمثّل بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل والسلعة هي من قبيل الديون العينية، لأنّها موصوفة تثبت في الذمة، إلا أنّه يجوز تأجيل ثمنها والمبيع في الحالتين لا يزال في ذمة الصانع والبائع بالسلم.

لذلك تعتبر هذه الصكوك غير قابلة للبيع أو التداول في حالة إصدار الصك من قبل أحد الطرفين، البائع أو المشتري (بن زاوي وتشتش، 2012، صفحة 11).

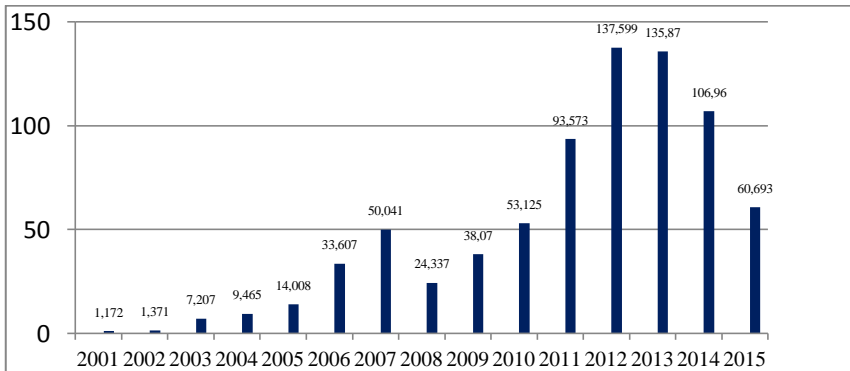
د. صكوك المرابحة: تعتبر وثائق تمثل حصة معينة في رأس المال المكتتب فيه، الذي يستعمل لشراء سلعة معينة تصبح ملكاً لحامل الصك (مفتاح وسلطان، 2005، صفحة 19).

هـ. صكوك الإجارة: وتعرف على أنّها: " صكوك متساوية القيمة تمثّل أجزاء متماثلة شائعة في ملكية أعيان معمرة مرتبطة بعقود إجارة أو تمثّل عدداً متماثلاً من وحدات خدمة موصوفة تقدم من ملتزمها لحامل الصك في وقت مستقبلي، فهذه الصكوك تمثّل أعيان معمرة أو ملكية خدمات مستقبلية" (قندوز، 2008، صفحة 181).

و. صكوك البترول: وهي صكوك تقوم على بيع السلم المعروف فهي تمثل كمية محددة من البترول تبعية الدولة لحامل الصك ويستحق تسليمه في أجل محدد وتدفع قيمة الصك عند البيع، مثلا تطرح الدولة في شهر أوت بيع كمية من النفط التي ستقوم باستخراجها من الآبار في آخر شهر ديسمبر مثلا، وتقوم البنوك والمؤسسات المالية بشراء تلك الصكوك النفطية بسعر يتم الاتفاق عليه مسبقا، ولا شك أنّ هذا السعر يأخذ بعين الاعتبار القيمة السوقية المتوقعة عند التسليم مع هامش ربح متوقع لصاحب الصك، فمثلا تكون قيمة الصك عشرة آلاف دينار لكمية محددة ومعينة من البترول وتكون مدونة في الصك ولنفرض أنّ كل صك يمثل عشر براميل، فعند تاريخ استحقاق هذه الصكوك (صكوك البترول) تقوم الدولة بتوفير الكمية المتفق عليها من النفط وتقديمها للجهة الموكلة من قبل أصحاب الصكوك (قد تكون وزارة أو تكون هيئة...)، فتقوم ببيعها بصفقتها وكيلاً عن أصحاب الصكوك في السوق العالمية وتوزع قيمة المبيع على أصحاب الصكوك نسبة و تناسباً، وقد تكون النتيجة ربحاً وقد تكون خسارة على حسب السعر السوقي في وقت البيع، كما يمكن للدولة استعمال السلم في أي إنتاج قومي كالقمح أو البترول أو المطاط وغير ذلك من المعادن وغيرها ... وذلك من أجل سد حاجياتها أو من أجل امتصاص الفائض المالي (بن الضيف و ربيع، 2011، صفحة 12).

ز. شهادات الاستثمار الإسلامي: تقوم هذه الشهادات على أحكام المضاربة في شكلها و جوهرها، ففي هذا النوع يكون أصحاب الودائع أو شهادات هم أرباب المال، وتقوم الجهة المصدرة بدور المضارب مع الاتفاق على نسبة الربح وتحمل صاحب المال الخسارة والمضارب يخسر عمله، تصدرها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ولا يقل أجلها عن عام، أو مضاعفات العام وهي نوعان: شهادات الاستثمار المخصص وشهادات الاستثمار العام (البرواري، 2002، صفحة 161).

شكل رقم (1): حجم الصكوك الإسلامية الدولية المصدرة خلال الفترة (2001-2015) ون (مليون دولار)



المصدر: التقارير المجمعّة من موقع السوق المالية الإسلامية الدولية، متوفر على الرابط:

<http://www.iifm.net>

يتضح من الشكل أنّ حجم الصكوك الإسلامية المصدرة الدولية المصدرة تزايد منذ سنة 2001 ويعود ذلك إلى تزايد التعامل بالصكوك الإسلامية من قبل الدول والحكومات خاصة بعد الأزمة المالية سنة 2008 وعدم تأثر المؤسسات المالية التي تتعامل بالأدوات المالية الإسلامية بها ونجاح تجربة إصدار هذه الصكوك فيها وفتح الدول الغربية لمنافذ في مؤسساتها للتعامل بها، سجلت سنة 2012 أكبر تداول للصكوك الإسلامية المصدرة بمقدار 137 مليون دولار نتيجة زيادة الوعي بالتعامل بها والحاجة للسيولة وتمويل الاستثمارات والاستفادة من سيولة الأسواق المالية، ويقدر حجم الصكوك الإسلامية المصدرة منذ 2001 إلى غاية 2015 بأكثر من 767 مليون دولار.

3. المحور الثاني: مدخل مفاهيمي للبتترول

عرف البترول في العراق القديم باسم (ميزوبوتيميا) فيما قبل الميلاد بآلاف السنين كما عرف في مصر أيام الفراعنة الذين استخدموه في مواد التحنيط و استخدم الإنسان رواسبه أو ما يخرج منه من خلال شقوق الأرض في التدفئة، الإضاءة رصف الطرق، البناء، التطبيب ومازالت آثار بابل في العراق تدل على استعمال الإنسان للإسفلت في البناء كذلك داخل الأهرامات المصرية وقد تطورت استعمالات البترول مع الزمن و التقدم الحضاري للإنسان و لم يبدأ التنقيب عنه بالحفر واستثماره بشكل واسع إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين حيث استخدم البترول لأول مرة من الآبار التي حفرت سنة 1857 في كل من ألمانيا وبنسلفانيا في الولايات المتحدة.

1.3 مفهوم البترول:

هناك العديد من التعاريف لمفهوم البترول نأخذ الشائع منها:

أ. تعريف البترول:

البترول كلمة من أصل لاتيني وتعني زيت الصخر (Petr) صخر+(Oleum) زيت وهو مادة بسيطة حيث أنّه يتكون كيميائياً من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون ومركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته باختلاف التركيب الجزيئي لكل منها وباعتباره خليطاً من المواد الهيدروكربونية.

البترول سائل دهني له رائحة خاصة تميزه وتختلف ألوانه بين الأسود، الأخضر البني

والأصفر، كما تختلف لزوجته تبعاً لكثافته النوعية (مشدن، 2005، صفحة 18).

ب. أنواع البترول:

للبنترول تصنيفات عديدة تمكن المتعاملين بشأنه من التعرف على نوعية النفط الخام، ومن ضمن هذه التصنيفات:

تصنيفات البترول حسب الكثافة وحسب نسبة الكبريت الموجودة فيه، فحسب الكثافة يمكن تقسيم البترول الخام إلى:

نفت ثقيل، نفط متوسط، وبنفط خفيف، و ترجع خاصية اختلاف كثافة البترول إلى نسبة الهيدروكربونات الثقيلة فيه، فكلما زادت هذه النسبة زادت كثافته وذلك بسبب إمكانية الحصول النفط، وفي الحقيقة فالنفط الخفيف أكثر طلبا في السوق وأعلى سلعة لاحتوائه على كميات كبيرة من المشتقات البترولية وبالذات الغازولين الذي يعتبر المشتق البترولي الأكثر طلبا في العالم.

كما يمكن تصنيف البترول إلى بترول حلو بنسبة كبريت منخفضة، وبترول حامض بنسبة كبريت عالية فالبنترول الخفيف الحلو قليل الكبريت أعلى ثمنا في أسواق النفط العالمية، كما أنّ مشتقات النفط كالجازولين وزيت التدفئة تتمتع بسوق رائجة هي الأخرى.

لوجود أنواع وأصناف مختلفة من البترول فقد تم الاتفاق بين مقاولي النفط على إختيار أنواع محددة تكون بمثابة معيار للجودة وعلى أساسها يتم زيادة أو خفض قيمة السلع البترولية، فعلى مستوى العالم اختير خام " برنت" في المملكة المتحدة ليكون مرجعا عالميا يستخدم خام برنت كمعيار لتسعير ثلثي إنتاج حقول النفط العالمي، خاصة في الأسواق الأوروبية ويتكون " برنت" من مزيج نفطي من 15 مكونا مختلفا في منطقتي برنت و نينيان في بحر الشمال اللّتين تنتجان نحو 500 ألف برميل يوميا، ويعتبر " برنت" من أنواع النفط الخفيفة بسبب وزنه النوعي البالغ 38 درجة حسب معهد البترول الأمريكي API وانخفاض نسبة الكبريت فيه التي تصل إلى 73.0% وبناء على الفروق بينه وبين الخامات الأخرى فإنه بشكل عام يباع بسعر أعلى من سلة نفط " أوبك" بنحو دولار للبرميل، و بسعر أيضا أقل من خام غرب تكساس بنحو دولار أيضا (زغبي، 2012، صفحة 18).

2.3 الخصائص العامة للبترول:

للبنترول مميزات هامة ترفعه فوق مصاف مصادر الطاقة البديلة نظرا لما يلي :

- حيث أنّ الهيدروجين المدموج مع الكربون يعطيه خواص لا توجد في غيره من تركيبه الكيماوي فريد المواد وهذا الدمج تقدمه الطبيعة مجانا وقد حاول الإنسان تقليد الطبيعة في هذا المجال لكن التكاليف باهضة جدا؛

• يؤدي ارتفاع نسبة الكبريت في الزيت الخام إلى تقليل جودته وتخفيض سعره لأن احتراقه مع البنزين يؤدي إلى تلوث الهواء و تتأثر بالعوامل الاقتصادية و السياسية مما يضفي عليها طبيعة دولية وأهمية:

- البترول مادة استراتيجية خاصة؛
- يعتبر البترول مصدرا ناضبا يتناقص بكثافة استعماله؛
- تبلغ المشتقات البترولية حوالي 80000 منتجا؛
- البترول هو المصدر الرئيسي للطاقة و يعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر و الفن الإنتاجي السائد؛
- تتركز معظم منابع البترول في الدول النامية بينما يتوفر الفحم في الدول الصناعية (مشدن، 2005، صفحة 23).

3.3 مراحل انتاج البترول:

يمكن تصنيف مراحل إنتاج البترول إلى:

أ. مرحلة البحث والتنقيب (مرحلة الاستكشاف): تعتبر هذه المرحلة الأولى، وتسمى مرحلة الاستكشاف وتمول من الموارد الذاتية للمستثمر، ويمكن إجمالي احتياجاتها التمويلية فيما يلي:

- تمويل السيولة التشغيلية اللازمة؛
- تمويل الآلات والمعدات اللازمة؛
- تمويل المباني والإنشاءات اللازمة.

ب. مرحلة الاستخراج والتكرير (مرحلة الإنتاج): تعتبر هذه المرحلة الثانية، وتسمى مرحلة الإنتاج وتتميز ب ضخامة رأس المال المستثمر، ويمكن إجمالي احتياجاتها التمويلية فيما يلي:

- تمويل السيولة التشغيلية اللازمة؛
- تمويل الآلات والمعدات اللازمة؛
- تمويل المباني والإنشاءات اللازمة.

ج. مرحلة النقل والتوزيع (مرحلة البيع): وتعتبر هذه المرحلة الأخيرة من مراحل استخراج

البترول، ويمكن إجمالي احتياجاتها التمويلية فيما يلي:

- تمويل خطط النقل الثابتة اللازمة؛

- تمويل الآلات والمعدات اللازمة؛

- تمويل المركبات والسيارات اللازمة (دماغ، 2015، صفحة 188).

4. المحور الثالث: دور صكوك البترول الإسلامية في مواجهة انهيار أسعار البترول

تعمل صكوك البترول على مواجهة مخاطر انهيار أسعار البترول و التحوط منها فهي تقوم على

مبدأ عمل صكوك السلم للتحوط من تغير الأسعار في المستقبل.

1.4 أسباب انهيار أسعار البترول:

انخفضت أسعار البترول أكثر من النصف منذ أواسط عام 2014 حتى بداية عام 2015 وانخفضت أسعار المعادن الأخرى أيضاً، ولكن بأقل حدة، وهي عادة ما تتفاعل مع النشاط الاقتصادي العالمي، وفي هذا الأمر دلالة على أنّ عوامل خاصة بسوق النفط هي التي أدّت إلى انخفاضه على نحو حاد. ولقد تضافرت عدّة عوامل أدّت إلى الانخفاض الحالي الذي نشهده في أسعار البترول وهي متعلقة بالعرض، أو الطلب وبموامل توقعات مستقبلية.

أ. عوامل العرض والطلب:

باختصار شديد، بعد نحو عقد ونصف العقد من الزمن من انهيار الأسعار منذ أواسط الثمانينيات من القرن العشرين بدأت الأسعار في الارتفاع منذ عام 2002، بسبب صعود الصين والهند وغيرها من دول شرق آسيا وبقيت مرتفعة خلال معظم العقد الماضي (أكثر من 100 دولار بالنسبة إلى البرميل الواحد منذ عام 2010)

وذلك لسببين أساسيين، هما ارتفاع الطلب في دول مثل الصين، ونقص الإمدادات من دول كانت مضطربة سياسياً في الشرق الأوسط، كالعراق، وليبيا، ونظرا إلى تأخر استجابة العرض للطلب حينئذ، أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار، ولكن في الوقت نفسه كانت ثمة متغيرات تجري بسرعة تحت السطح، فارتفع الأسعار خلال العقد الماضي أدى إلى تحفيز الاستثمارات لاستخراج النفط من مكامن كان يصعب استخراجها منها من قبل بسبب ارتفاع التكلفة.

ونعني بذلك تحديداً النفط الصخري في الولايات المتحدة والنفط الرملي في كندا في الوقت نفسه بدء الطلب العالمي للنفط يتراجع بسبب الركود الاقتصادي في منطقة اليورو والتباطؤ في الصين وآسيا، والتحسين في تطبيق معايير الكفاءة في استهلاك الوقود في دولة متقدمة مثل الولايات المتحدة، إضافة إلى معاودة الإنتاج والإمدادات من كل من العراق وليبيا.

وفي أواسط عام 2014، بدأت زيادة العرض تظهر في الأسواق، وأخذ العرض العالمي يتزايد على نحوٍ أكبر من الطلب، وفي سبتمبر بدأت الأسعار في الانزلاق، وكانت الأسواق تتوقع أن تخفض أوبك (وهي تنتج 40% من الإنتاج العالمي) إنتاجها لتعادل العرض العالمي للطلب، ولكنها لم تفعل شيئاً في اجتماعها الشهير في نوفمبر 2014، وامتنعت المملكة العربية السعودية (وهي المنتج المرجح في الأسواق) عن التخلي عن حصتها في الأسواق وأبقت أوبك على سقف إنتاجها عند 30 مليون برميل يوميا وكان ذلك مفاجئاً للأسواق، فأدى ذلك إلى تهوي الأسعار ليوصل نפט برنت انهياره من 80 إلى 60 دولار بالنسبة إلى البرميل الواحد في ديسمبر عام 2014 ليصل إلى ما دون 50 دولار في 2015.

ويبدو أنّ حالة عدم الاستقرار التي اكتنفت منطقة الشرق الأوسط منذ الأزمات السياسية لدول المنطقة أبقت الأسعار مرتفعة فترة أطول مما ينبغي بموجب حقائق قوى العرض والطلب على أرض الواقع، فلما استقرت إمدادات البترول نسبياً من المناطق المضطربة سياسياً في الشرق الأوسط، بدت الزيادة في المعروض من النفط في الأسواق مفاجئة؛ فأدى ذلك إلى هبوط حاد في الأسعار.

ب. قناة التوقعات المستقبلية:

إضافة إلى عاملي العرض والطلب كانت ثمة قناة التوقعات المستقبلية بشأن الوضع العام للسياسة النقدية في الولايات المتحدة وتأثيره في أسعار البترول و المعادن، فخلال العقد الماضي تنامي استخدام البترول بوصفه سلعاً مالية للمتاجرة والمضاربة به في أسواق المال وفي ظلّ التوقعات بقرب رفع أسعار الفائدة (من منطقة الصفر) في الولايات المتحدة والخروج من السياسة النقدية التوسعية غير التقليدية التي اتبعتها الاحتياطي الفدرالي الأمريكي منذ انفجار الأزمة المالية العالمية عام 2008، مع بقاء أسعار الفائدة منخفضة في مناطق رئيسة من العالم؛ كمنطقة اليورو، واليابان، فإنّ ذلك يؤدي إلى أمرين، أحدهما جمع رؤوس الأموال والمحافظ الاستثمارية وتوجيهها نحو الاستثمار في الأصول المالية مثل أدوات الخزينة وسنداتهما، والآخر ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، وهو ما يضعف الطلب في مناطق مستهلكة رئيسة متعلقة بالعالم مثل منطقة اليورو واليابان (الخاطر، 2015، الصفحات 3-6).

2.4 دور صكوك البترول الإسلامية في مواجهة انهيار أسعار البترول في الدول النفطية:

يمكن لصكوك البترول أن تعمل على مواجهة تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية وتنهض بالحكومات النفطية وذلك من خلال:

أ. تدعيم ميزانية التنمية:

يمكن للحكومة أن تحصل على التمويل لتنفيذ المشاريع النافعة عن طريق صكوك البترول المذكورة، فتحصل اليوم على ثمن البترول الذي ستنتجه غدا، وتهض هذه الأداة بتلك الوظيفة بنفس الكفاءة التي تحققها السندات بل أنها تفوق عليها كثيرا ذلك أنّ مصيبة الحكومات في وقتنا الحاضر هو إغراق نفسها بالديون عن طريق إصدار السندات، والسبب في ذلك إنما يعود إلى عدم وجود ضابط ذاتي يحدد قدرة الحكومة على تحمل الديون، ونتيجة لضغط العوامل السياسية تفرط الحكومات في إصدار تلك السندات وتثقل كاهل خزينتها بالديون، ولكن النموذج الذي تقترحه صكوك البترول يتضمن ضابطا ضمنيا فإنّ الحكومة عندما تبيع البترول سلما فهي تواجه بالضرورة حدا أعلى لا يمكن لها أن تتخطاه هو قدرتها على إنتاج تلك السلعة ومنه لا تبيع إلا بقدر طاقتها على تحمل الدين.

ب. تحقيق الاستقرار في ميزانية التشغيل:

إنّ عملية إصدار صكوك البترول سهلة وميسرة ولا يكتنفها أي صعوبات أو تعقيدات لا سيما إذا طور لها سوق للتداول ومن ثم فإنّ الحكومات تستطيع خلال أيام أو أقل من ذلك أن تحصل على المال ببيعها البترول سلما بواسطة تلك الصكوك فتسد حاجتها عند بروزها مباشرة.

ج. التوزيع عبر الأجيال:

عندما تبيع الحكومة اليوم البترول الذي ستنتجه غدا فإنّها تحمل نفسها بدين سيتم تسديده في التاريخ المستقبلي، وعندما يتم ذلك التسديد فإنّ الحكومة ستقتطع من مواردها عندئذ لهذا الغرض، هذا يعني أنّ الموارد المالية التي حصلت عليها اليوم لإنشاء مشروع سيدفع جزءا منها المواطنون في السنوات القادمة عندما تقتطع الحكومة من الموارد التي كان يمكن أن تكون متاحة لهم لتسديد ذلك الدين، هذا يعني أنّ الدين المذكور يؤدي إلى تحقيق العدالة عبر الأجيال، والأداة التي نقترح تهض بهذه الوظيفة بشكل كافي لأنّ إصدارها يتمخض عنه دين يتعلق بذمة الحكومة تدفعه في المستقبل، أي تحمله للمواطنين ضمن ميزانياتها المستقبلية ومن ثم يشاركون في تحمل أعباء المشاريع التي يتمتعون بمنافعها.

د. تنفيذ السياسة النقدية:

لما كانت هذه الصكوك قابلة للتداول، ولها سوق يمكن للحكومة وهي مصدر لها أن تستعيدها فإنّها نافعة كأداة لتنفيذ السياسة النقدية، فإذا رغبت في سحب السيولة توسعت في إصدارها فقبضت النقود من الناس وأعطتهم تلك الصكوك التي لا تمثل وسائل دفع جاهزة ومن ثم ليست جزءا من القاعدة النقدية، وإذا رغبت في زيادة مستوى السيولة استردت تلك الصكوك بما يشبه

الإقالة من الدين وأعطت حملتها النقود التي تضاف إلى السيولة فتمثل حقناً في الاقتصاد (القرى، 1992، الصفحات 15-18).

5. خاتمة:

لخصت هذه الدراسة إلى أنّ الصكوك الإسلامية أداة مالية إسلامية تدعم خطط التنمية والاستثمار بضوابط شرعية وتساهم في تحقيق الاستقرار المالي والإقلاع الاقتصادي حيث توصلت إلى أنّ:

صكوك البترول الإسلامية لها دور كبير في مواجهة مخاطر انهيار أسعار البترول خاصة في الدول المنتجة له ومواجهة الاختلالات الاقتصادية المترتبة عن ذلك من خلال حشد الموارد المالية لتدعيم ميزانية التنمية وتحقيق الاستقرار في ميزانية التشغيل و دعم التوزيع عبر الأجيال وتنفيذ السياسة النقدية للدولة وهذا ما يثبت صحة فرضية الدراسة.

التوصيات: ومن خلال هذه الدراسة خرجنا بهذه التوصيات:

- العمل على نشر الوعي والترويج والدعاية اللازمة للصكوك الإسلامية عامة وصكوك البترول خاصة؛
- تنظيم عملية الاصدار والتداول لصكوك البترول الإسلامية؛
- تشجيع المؤسسات الاقتصادية التي تعتمد على الصكوك المالية الإسلامية في نشاطها وتعاملاتها؛
- بناء قاعدة بحثية علمية تدعم عملية التنوع في الاقتصاد؛
- العمل على التنسيق والتعاون بين الدول المنتجة النفطية للتحكم في حجم انتاج البترول والأسعار بما يخدم مصالحها؛
- تكثيف التعاون والعمل بين الدول الأعضاء في منظمة الأوبك لتثبيت الأسعار العادلة وتحديد الكمية المعروضة في الأسواق العالمية.

6. قائمة المراجع:

1. أشرف محمد دواية. (20-21، 03، 2010). إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية. المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وتحديات المستقبل، صفحة 03.
2. خالد بن راشد الخاطر. (2015). تحديات انهيار أسعار النفط والتنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
3. زياد جلال دماغ. (2015). صكوك السلم ودورها في تمويل قطاع البترول-دراسة حالة الهيئة العامة الفلسطينية للبترول. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 23(02).

4. شعبان محمد إسلام البرواري. (2002). بورصة الأوراق المالية من منظور لإسلامي دراسة تحليلية نقدية. دمشق: دار الفكر.
5. صالح مفتاح ، و مونية سلطان. (2005). الأدوات المستخدمة في سوق الأوراق المالية الإسلامية-دراسة حالة سوق ماليزي. أبحاث اقتصادية وإدارية(13).
6. عبد الكريم أحمد قندوز. (2008). الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق. مؤسسة الرسالة ناشرون.
7. محمد الشريف بن زاوي، و فتيحة تشتش. (2012). دور الأدوات المالية الإسلامية في الرفع من كفاءة سوق الأوراق المالية. الملتقى الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، (صفحة 11). خميس مليانة.
8. محمد عدنان بن الضيف، و المسعود ربيع. (2011). أدوات الدين وبدائلها الشرعية في الأسواق المالية الإسلامية. المؤتمر الأول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، (صفحة 12). غرداية.
9. محمد علي القري. (1992). صكوك البترول أداة مالية بديلة لأدوات الخزنة الحكومية. مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي.
10. نبيل زغي. (2012). أثر السياسات الطاقوية للإتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري. شهادة ماجستير. جامعة سطيف 01، الجزائر.
11. نوال بن عمارة. (2011). الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية - البحرين. مجلة الباحث(09)، 254-255.
12. وليد خالد الشايحي، و عبد الله يوسف الحجي. (2005). صكوك الاستثمار الشرعية. المؤتمر الرابع عشر حول المؤسسات المالية الإسلامية. دبي.
13. وهيبة مشدن. (2005). أثر تغيرات أسعار البترول على الإقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003. رسالة ماجستير. جامعة سطيف.